أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (2001 - 2010): دراسة تحليلية

The impact of reflationary economic policy on fighting unemployment in Algeria (2001-2010): an analytical study

أحمد لعمى (*) & محمد مسعي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : تعد محاربة البطالة والسعي إلى تحقيق التشغيل الكامل ضمن الأهداف الرئيسية المنوطة بسياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر منذ 2001. وتتمثل هذه السياسة في التوسع الهام في الانفاق العمومي (لاسيما عبر مختلف برامج الاستثمار العمومي المنفذة أو الجاري تنفيذها إلى نهاية 2014) قصد تحفيز الطلب الكلي، ومن ثم تنشيط جهاز الإنتاج الوطني وتدعيم قدراته على تحقيق نمو قوي ومستديم، وبالتالي خلق المزيد من مناصب الشغل. ويبدو من خلال البيانات الرسمية الإجمالية أن معدل البطالة كان في انخفاض هام نسبيا ومستمر أثناء الفترة المدروسة.

انطلاقا من تلك البيانات، يهدف هذا المقال إلى محاولة تحليل أهم المؤشرات الخاصة بسوق العمل في الجزائر، والبحث في مدى التأثير الحقيقي لسياسة الإنعاش الاقتصادي ككل على محاربة البطالة.

الكلمات المفتاح : سياسة إنعاش، جزائر، أثر، تشغيل، بطالة.

Abstract : The fight against unemployment and endeavour to reach full employment are among the main targets of the reflationary economic policy applied in Algeria since 2001. This policy consists in important expansion of public expenditures (in particular by means of different public investment programs that had been carried out or in progress till the end of 2014) intending to stimulate global demand, and then boost the means of production by reinforcing their capacities to generate high and sustainable growth, and consequently more job creation. It seems through the official global data that the unemployment rate was relatively decreasing in an important and continual way during the study period.

From those data, this article tries to analyse the main indicators of labour market in Algeria and examine the real impact that the overall reflationary policy had on fighting unemployment.

Keywords: Reflationary policy, Algeria, impact, employment, unemployment.

Jel Classification Codes : E24, J21, J64.

I- تمهيد :

منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي (أي بعد تبدي قصور مختلف النماذج المطبقة في التصدي للأزمات الاقتصادية السائدة)، صارت المستويات المتصاعدة للبطالة والمرتبطة بفترات الركود الاقتصادي تعد المشكلة الأكثر إزعاجا للأفراد، وتمثل التحدي الأكبر للحكومات في مختلف بلدان العالم، نظرا لانعكاساتها السلبية المباشرة على المستوى الاقتصادي (عدم القدرة على استخدام جزء من الموارد البشرية المتوافرة) والمستوى الاجتماعي خصوصا (الفقر، تدني مستوى المعيشة، تفشي الآفات الاجتماعية، تهديد السلم العام للمجتمع،...). لذلك تعد محاربة البطالة اليوم أحد الرهانات السياسية الكبرى للسلطات الحاكمة في تلك البلدان، وبالتالي أحد الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية.

وفي الجزائر، كانت البطالة ولا تزال تمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية، بعد تفاقمها الشديد خلال العشرية الأخيرة من القرن المنصرم (نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية التي حلت بالبلاد بداية من منتصف السنوات 1980، وكذا الأزمة السياسية والأمنية التي مر بها المجتمع)، وهو ما جعل من محاربتها أحد الأهداف الأساسية لسياسة الإنعاش الاقتصادي (ذات التوجه الكينزي) المنتهجة حاليا من طرف الدولة والمتمثلة في مختلف برامج الاستثمار العمومي، لاسيما في مجال البنى التحتية. وتهدف هذه السياسة (المخصص لها غلاف مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار1، أو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، والممتد تنفيذها على طول الفترة من 2001 إلى 2014)

eMail : (*) : dr.ahmed58@yahoo.fr & (**): medmessaid@yahoo.fr

إلى تحفيز الطلب الكلي (بواسطة التوسع في الإنفاق العمومي خصوصا) قصد تنشيط جهاز الإنتاج الوطني وتدعيم قدراته على تحقيق نمو قوي ومستديم، ومنه الزيادة المستمرة في عرض مناصب الشغل، وبالتالي الوصول أو الاقتراب من التشغيل الكامل.

لكن في ظل الاختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني من جهة، وتبعيته المتزايدة للخارج (لاسيما بالنسبة للواردات) من جهة أخرى، **يطرح التساؤل حول مدى قدرة الجهاز الإنتاجي على الاستجابة للزيادة الهامة والمستمرة في الطلب الداخلي، وبالتالي حول مدى فعالية سياسة الإنعاش المنتهجة في دعم حقيقي لسوق العمل وجعلها تزيد بصفة محسوسة في عرض مناصب الشغل.**

وكون سياسة الميزانية أصبحت تشكل الأداة الرئيسية (لكي لا نقول الوحيدة) للسياسة الاقتصادية في الجزائر، ومصدر التمويل الأساسي لبرامج الاستثمار العمومي والدعم الاقتصادي والفلاحي وغيرها، ولمختلف الآليات أو التراتيب dispositifs المتعلقة بالتشغيل ومحاربة البطالة ؛ ونظرا للتداخل والارتباط بين مختلف هذه البرامج والآليات في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، فإن معالجتنا للموضوع تكون عبر البحث في مدى تأثير هذه السياسة ككل على محاربة البطالة خلال فترة الدراسة، أي دون التطرق إلى نتائج أو آثار كل برنامج أو آلية على حدة.

وبما أن المجال لا يسمح هنا بالتعمق في تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالبطالة وسوق العمل، فسنكتفي بتقديم عموميات عن التشغيل الكامل وسياسة التشغيل، كمدخل نظري للموضوع (المحور 1)، لنتطرق بعد ذلك بشيء من التفصيل إلى أهم المؤشرات الدالة على مدى انتعاش سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2010 ونوعية مناصب الشغل المستحدثة (المحور 2).

II - عموميات عن التشغيل الكامل وسياسة التشغيل

II -1. التشغيل الكامل

من الناحية النظرية البحتة، ينصرف مفهوم التشغيل (التوظيف) الكامل إلى استعمال جميع عوامل الإنتاج المتوافرة في الاقتصاد (مختلف مكونات رأس المال المنتج والعمل)، أي الاستعمال الكامل للطاقات الإنتاجية الموجودة. لكن في الواقع أصبح هذا المفهوم يعني خصوصا وضعية التوازن في سوق العمل الذي يتم الحصول عليه نظريا عندما تكون النسبة بين فئة السكان النشطة الفعلية (المشغلة) وفئة السكان النشطة المحتملة (الكامنة) يساوي 1. إلا أنه نظرا لوجود ما يسمى بالبطالة "الطبيعية" و/أو "الاحتكاكية" غير القابلة للتقليص (بين 2 و3 % من السكان النشيطين في الغالب)، يكون التشغيل الكامل قد تحقق عندما تكون تلك النسبة تساوي أو تزيد عن 0.97، أي عند استعمال اليد العاملة النشطة بصفة شبه كلية.

بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك، يُعرّف التشغيل الكامل بأنه أقصى حجم للشغل يتوافق مع أجر حقيقي معين. أما بالمفهوم الكينزي، يتمثل التشغيل الكامل في الوضعية التي لا تؤدي فيها زيادة الطلب الفعلي إلى أي زيادة في الإنتاج وفي الشغل.

لكن كيف يمكن في الواقع أن نميز بين البطالة المشكلة والبطالة اللا مشكلة؟ يقال تقليديا إن البطالة تصبح مشكلة عندما ترتفع فوق مستوى البطالة الاحتكاكية الصافي. وتعرف هذه الأخيرة بأنها ذلك المقدار من البطالة الذي لا يعد مشكلة لأنه يدخل ضمن الحركية العادية لسوق العمل (إعادة تنظيمها). كما تعرف النسبة "الطبيعية" للبطالة أحيانا بالنسبة الأقل التي يمكن أن تهبط لها البطالة دون تعجيل معدل التضخم.

ويوجد اليوم اتفاق كبير بين علماء الاقتصاد (بعد أكثر من ثلاثين سنة من الجدل الحاد ومئات الدراسات الإحصائية) على وجوب وضع حدود للتوسع الرامي إلى تخفيض البطالة. وللإجابة عن السؤال حول الحد الأدنى لتخفيض البطالة، اقترحت الخبرات السابقة خطا أحمرا يعرف بـ "النيرو" NAIRU (non-accelerating inflation rate of uneployment)، أي معدل بطالة لا يسرع التضخم[2].

لكن هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن القضاء على التضخم ربما يؤدي إلى معدلات عالية ودائمة من البطالة. ولا يزال هذا الموضوع محل خلاف، بما أن المعيار القياسي المتجسد في مفهوم "النيرو" والذي يعني أنه لا توجد مفاضلة طويلة الأمد بين التضخم والبطالة لم يصمد أمام الأعمال الحديثة لجورج أكرلوف George A. Akerlof ، ووليام ديكنز William Diknes، وجورج بيري George Berry التي تفرض نفسها بقوة وتقول إن عدم وجود المفاضلة يتحطم عند انخفاض معدلات التضخم. بالإضافة إلى ذلك، من المؤكد أن تكاليف التضخم ليست خطية. بمعنى أن معدل 3 % من التضخم يكون تأثيره أقل بكثير من ثلث الضرر الناجم عن التضخم بمقدار 9 %[3].

أما خبراء سوق العمل الأمريكية فقد خلصوا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلى نتيجة مفادها أن المعدل "الطبيعي" للبطالة في الولايات المتحدة كان يقترب من مستوى 6 %. لكن التوسع بعد عام 1991 دفع معدل البطالة بثبات إلى الأسفل حتى انخفض إلى 4.3 % في 1998، دون إلهاب التضخم[4].

لكن سوق العمل ليست ككل الأسواق الأخرى، أي أن العمل لا يعتبر مجرد سلعة تعرض في تلك السوق، إذ أنه يمثل نوعا من القيمة الاجتماعية المؤسسة لنجاح الأفراد وإبراز هويتهم ومكانتهم في المجتمع، وبالتالي اندماجهم الاجتماعي. وربما هذا ما جعل دساتير أغلب الدول المعاصرة تشير إلى "حق كل فرد في الحصول على عمل"، وذلك للتذكير بالوضع الخاص لهذا الهدف[5]. وعليه، تحاول كل الحكومات في تلك الدول صيانة هذا الحق عن طريق انتهاج سياسة تشغيل تصبو إلى توفير أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل للسكان النشطين، أو الحد من تفاقم البطالة على الأقل.

II -2. سياسة التشغيل

لا شك في أن محاربة البطالة تعد اليوم إحدى أكبر الأولويات للسياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل مختلف الحكومات في العالم، إذ صار الحكم على نجاح أو فشل هذه الحكومة أو تلك يستند أساسا إلى مدى تحقيق الأهداف المتوخاة في مجال الشغل. وهكذا، يصبح تصور الحلول المناسبة للحد من مشكلة البطالة، وتوفير الشروط والإمكانات اللازمة لتطبيق هذه الحلول وتجسيد نتائجها في الواقع يشكل ما يعرف بسياسة التشغيل، التي هي جزء هام من السياسة الاقتصادية. وبمعنى آخر، تتمثل سياسة التشغيل في مجموعة التدابير المتخذة من طرف الحكومة والتي تهدف إلى زيادة الشغل (أي رفع معدل الشغل للسكان الذين هم في سن العمل) وتخفيض البطالة (قصد الوصول إلى التشغيل الكامل).

لكن ما هي الطرق التي من شأنها جعل تلك الحلول ناجعة ومنسجمة مع الاختيارات المنتهجة في الجوانب الأخرى من السياسة الاقتصادية، في ظل العولمة الليبرالية للاقتصاد وما تفرضه من منافسة شديدة، التي تتطلب بدورها أكبر تخفيض ممكن للتكاليف التي تتحملها المؤسسة (المنشأة)، لاسيما كلفة اليد العاملة ؟ وكيف يتم التوفيق بين هذا الإكراه للمؤسسة ومطالبة الدولة لهذه الأخيرة بخلق المزيد من مناصب الشغل لمواجهة الطلب المتزايد على هذه المناصب ؟ وبماذا تبصرنا النظرية الاقتصادية ؟

هناك تياران فكريان كبيران حاولا التصدي لهذه الإشكالية وأثرا في التحليل المتعلق بالمعالجة الاقتصادية للبطالة.

يتمثل التيار الأول في **النظريات الاقتصادية الكلية** التي ترى أن النقص في عرض مناصب الشغل ناتج عن النقص في قدرات الإنتاج والاستثمار. وعليه، تكون محاربة البطالة بواسطة سياسة العرض. ويفترض إنعاش العرض أن يكون توزيع القيمة المضافة المحدثة لصالح الأرباح أساسا (مداخيل المقاولين)، باعتباره الطريقة الوحيدة لحث المقاولين على زيادة الاستثمار وخلق مناصب شغل جديدة. من ثم، يجب تخفيض الاقتطاعات الإجبارية (الأعباء الجبائية والاجتماعية) التي ترهق كاهل المؤسسات، وبالتالي حث هذه الأخيرة على التوظيف. كما أن مرونة سوق العمل (لاسيما سهولة التوظيف والتسريح) تحد من خوف المؤسسات الراغبة في توظيف عمال جدد. ويؤكد مؤيدو هذه المقاربة على أن هذه السياسة لها بلا شك كلفة اجتماعية في الأجل القريب، لكنها مثمرة في الأجلين المتوسط والبعيد. وفي إطار نفس التيار الفكري، يرى الكينزيون أن النقص في عرض الشغل ناتج أولا وقبل كل شيء عن نقص المنافذ المتوقع من طرف المقاولين، أي النقص في الطلب الفعلي (أو المليء): لماذا يكون المقاولون محرضين على الاستثمار (وبالتالي التوظيف) إذا كانوا غير متأكدين من القدرة على بيع منتجاتهم، بما أن العدد الهام للبطالين يزيد في تدني الاستهلاك ؟ وعليه، تتطلب محاربة البطالة إنعاش الطلب، أي إنعاش الاستهلاك بواسطة سياسات تهدف إلى زيادة مداخيل الأفراد وتحسين قدرتهم الشرائية، مثل إعادة تقويم الأجور، وتشجيع القرض الاستهلاكي... فعندما تعود الحركة للسوق سيقوم المقاولون بالاستثمار والتوظيف[6].

لكن النقاش حول الإنعاش بواسطة الطلب أو الإنعاش بواسطة العرض لم يحسم بعد، إذ لم تتوصل أي من السياستين إلى حل جذري لمشكل البطالة. وحتى محاولة التأليف بينهما لم تعط نتائج مرضية.

أما التيار الثاني فإنه يعالج الشغل والبطالة في إطار **نظريات الاقتصاد الجزئي** التي تعتبر العمل عامل إنتاج أوسلعة مثل كل السلع الأخرى الخاضعة للتبادل في السوق. فإذا تم احترام السير الحر والتنافسي لسوق العمل نحصل بصفة طبيعية على التوازن بين العرض والطلب على الشغل. ويكون متغير التعديل هو الأجر. وإذا استمرت البطالة فإن ذلك يعود إلى الاختلالات والتوترات التي تخل بالسير العادي للسوق. وتكون السياسة الاقتصادية غير فعالة لمحاربة

البطالة. وعليه، يجب تحرير سوق العمل وتبني عدم التنظيم الاجتماعي déréglementation sociale (بهدف تسهيل التشغيل عن طريق تحرير المؤسسة من ثقل إجراءات التسريح)[7].

وقد مكن تطبيق هذه الأفكار من ظهور أشكال جديدة للعمل، مثل العقود محددة المدة، والعمل بالنيابة intérim، والعمل بالتوقيت الجزئي، مما أدى إلى تعقيد مشكل البطالة والابتعاد أكثر عن حله الجذري.

وبصفة عامة، هناك نوعان من سياسات التشغيل: السياسات الفاعلة التي تعمل على رفع مستوى التشغيل في الاقتصاد، والسياسات السلبية التي تكتفي بمحاولة جعل البطالة محتملة (أو ما يسمى بـالمعالجة الاجتماعية للبطالة) بواسطة مختلف التحويلات الاجتماعية المخصصة للبطالين وذويهم، وبالتالي الحد من ارتفاع الطلب على الشغل (أي تخفيض معدل البطالة الرسمي). وعليه، يمكن اختصار مفهوم سياسة التشغيل في الطريقة التي تتبناها كل حكومة في محاربة البطالة، أي الكيفيات العملية المستعملة لخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل المناسبة للبطالين أو للحد من وطأة البطالة على المجتمع.

في الجزائر أيضا، تعد محاربة البطالة ضمن الأولويات الكبرى لبرنامج عمل الحكومة، لاسيما في إطار سياسة الميزانية المنتهجة حاليا (الإنعاش الاقتصادي). ذلك أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي شهدها البلد، لاسيما منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، كانت لها انعكاسات هامة على سوق العمل. فالزيادة السكانية الهامة التي بدأت في السنوات 1970 ووصلت إلى ذروتها في منتصف السنوات 1980 (أو ما سمي بالانفجار الديمغرافي) بمعدل نمو فاق 3 %، والأزمة المالية الخانقة التي عرفتها الدولة في ذلك الحين (الصدمة البترولية المضادة وثقل المديونية الخارجية المفرط) والتي أجبرت السلطات العمومية على الإسراع في مراجعة اختياراتها العقائدية (النظام الاشتراكي) وتبني بعض الإصلاحات الاقتصادية (لاسيما استقلالية المؤسسات وتحرير السوق)، ثم تفاقم تلك الأزمة بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي مر بها البلد، مما أدى في النهاية إلى قبول السلطات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والخضوع لشروط صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية الشاملة. ونتيجة لذلك، تم حل الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية، وإعادة هيكلة بعضها، وخوصصة بعضها الآخر، وبالتالي تسريح عدد هام من العمال.

وعلى الرغم من أن أحد الأهداف الرئيسية لتلك الإصلاحات كان يتمثل في العمل على إرساء أسس قطاع خاص قوي في إطار اقتصاد السوق، وتعزيز دوره في الإنتاج وخلق الثروة، ومن ثم امتصاص القسم الأكبر من البطالة، فقد لوحظ أن ذلك الهدف لا يزال بعيدا عن التحقيق، حيث أن مساهمة القطاع الخاص في عرض مناصب الشغل بقيت محدودة جدا.

وهكذا، ومع بداية العشرية الأولى من القرن الحالي، عرف الطلب على الشغل في الجزائر ضغطا شديدا بسبب قلة العرض من جهة، وتعاظم عدد الوافدين الجدد على سوق العمل من جهة أخرى (لاسيما فئة الشباب من طالبي الشغل لأول مرة والمتمثلة في الأشخاص المولودين في الثمانينيات من القرن العشرين، إضافة إلى تزايد عدد النساء الطالبات للشغل، وتفشي البطالة لدى خريجي الجامعات). وكانت النتيجة المباشرة لذلك اختلال كبير في سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 30 %.

ولمواجهة معضلة البطالة المتفاقمة هذه، تبنت السلطات العمومية (وفقا لتصريحاتها) سياسة تشغيل تتمحور أساسا حول اتخاذ تدابير استعجالية تهدف إلى الحد من الآثار المأساوية للبطالة، عبر وضع تراتيب جديدة أو تعزيز التراتيب الموجودة (منذ السنوات 1990) والمتعلقة بتوفير مناصب شغل مؤقتة للبطالين (إضافة إلى المنح المخصصة لذوي الدخل الضعيف أو عديمي الدخل، والأشخاص المحرومين وغيرهم، في إطار الشبكة الاجتماعية) من جهة، ووضع آليات تسمح بتشجيع الاستثمارات المنتجة باعتبارها المصدر الرئيسي لخلق مناصب شغل مناسبة كما ونوعا من جهة ثانية، وتطوير التكوين المهني الذي يسمح برفع مستوى تأهيل الموارد البشرية، وتثمين الحرف، وترغيب الشباب في اكتساب المهارات الضرورية للولوج إلى سوق العمل من جهة ثالثة. لكن ما مدى نجاح هذه السياسة بعد أكثر من عشر سنوات على انتهاجها ؟

III- المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في الجزائر ونوعية مناصب الشغل المستحدثة

III- 1. معدلات البطالة والنشاط والشغل ومدلولاتها

III- 1-1. معدل البطالة

عرف معدل البطالة (نسبة عدد العاطلين الباحثين عن عمل إلى مجموع اليد العاملة النشطة) تراجعا هاما ومستمرا خلال العشرية 2000 (أنظر الجدول رقم 1 في الملحق)، حيث انتقل من 27.3 % سنة 2001 إلى 10.0 % سنة 2010، مسجلا بذلك انخفاضا إجماليا بين هذين السنتين بنسبة 173 %. ويعد ذلك، مبدئيا، مؤشرا على انتعاش

سوق العمل في الجزائر، أي استيعابها لنسبة هامة من عروض اليد العاملة المتوافرة خلال الفترة المعنية. كما يعد معدل البطالة المسجل خاصة في السنتين الأخيرتين من نفس الفترة منخفضا نسبيا مقارنة ببعض البلدان العربية والأوروبية (أنظر الجدول رقم 2 في الملحق). ومع ذلك، يبقى هذا المعدل مرتفعا نسبيا إذا ما قورن بمعدل البطالة العالمي المتوسط والذي قدره المكتب الدولي للعمل في سنتي 2009 و2010 بـ 6.3 و6.2 % على التوالي[8].

لكن قد يطرح، في هذا الصدد، السؤال التالي: **هل يعني انخفاض معدل البطالة في الجزائر إلى 10 % أن 90 % من اليد العاملة في البلد مستخدمة؟**

في الواقع، يعد معدل البطالة مؤشرا مضللا نوعا ما إذا تم الاكتفاء بقراءته بصفة مطلقة ومجردة (إضافة إلى الإشكالات العديدة التي تطرحها منهجية وتقنيات حسابه، وما تخلفه من انتقادات ومعارضات). لذلك يُلجأ غالبا إلى مؤشرات أخرى خاصة بسوق العمل لاستجلاء شيء من الغموض الذي يلف معدل البطالة، لاسيما معدل النشاط ومعدل الشغل.

III- 1-2. معدل النشاط

بعد أن سجل ارتفاعا من 41.0 إلى 42.5 % بين سنتي 2005 و2006 (أنظر الجدول رقم 3 في الملحق)، انخفض معدل النشاط (عدد السكان النشطين أو قوى العمل منسوب إلى العدد الإجمالي للسكان الذين هم في سن العمل) إلى 40.9 % سنة 2007، ثم ارتفع إلى 41.7 سنة 2008، ليستقر في هذه القيمة الأخيرة سنة 2010، بعد أن انخفض إلى 41.4 % سنة 2009. وبذلك، عرف معدل النشاط الاقتصادي في الجزائر استقرارا شبه تام خلال الفترة من 2005 (بداية حسابه من طرف الديوان الوطني للإحصائيات) إلى 2010، حيث أن قيمته المتوسطة كانت في حدود 41.5 %.

ويمكن، جزئيا، تفسير هذا الاستقرار في معدل النشاط بالاستقرار النسبي في الزيادة العامة لليد العاملة النشطة خلال الفترة، حيث قدرت هذه الزيادة إجماليا بحوالي 13.8 % بين سنتي 2005 و2010، أي بمتوسط 2.3 % سنويا، من جهة، والاستقرار النسبي أيضا في زيادة عدد السكان الذين هم في سن العمل من جهة أخرى ؛ إذ أن عدد الشباب الذين بلغوا هذه السن خلال الفترة (الوافدون الجدد على سوق العمل) مرتبط بالنمو الطبيعي للسكان والذي عرف انخفاضا تدريجيا ثم استقرارا نسبيا في معدله بداية من تسعينيات القرن الماضي.

ويعني معدل النشاط هذا أنه من بين 100 شخص في سن العمل هناك حوالي 41 منهم فقط نشطين (مشتغلين أو بطالين). ويعتبر هذا المعدل من بين أضعف معدلات النشاط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي قدر في سنة 2008 بحوالي 48 % بالنسبة لكل من تونس والمغرب ومصر والأردن وسوريا ولبنان[9]، وكذا في مختلف البلدان الأوروبية (ألمانيا : 76.5 %، بلجيكا : 67.1 %، البرتغال : 74.2، فرنسا : 70.4 %، بولونيا : 63.8 % ،... مجموع الاتحاد الأوروبي : 70.9 %)[10].

ويمكن تفسير ضعف معدل النشاط في الجزائر، عموما، بضعف الطلب على العمل (من طرف أرباب العمل في مختلف القطاعات) والذي يؤدي إلى عدم تحمس الأشخاص الذين هم في سن العمل إلى عرض قوة عملهم (لأنهم لا يتوقعون إيجاد عمل مناسب). وهناك عدة عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، مثل الازدياد المستمر لحجم الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الموازي) والذي أصبح يستوعب نسبة معتبرة من اليد العاملة النشطة (بما أن الأشخاص الذين ينشطون في اقتصاد الظل هذا قلما يسجلون أنفسهم كطالبين للشغل، وبالتالي عدم إحصائهم ضمن البطالين، من جهة، وإحجام عدد كبير منهم عن التصريح بممارستهم للنشاط غير الرسمي أثناء التحقيقات التي تجريها الجهات الرسمية، وبالتالي عدهم بمثابة عاطلين عن العمل inactifs، من جهة أخرى) ؛ وتدني معدل النساء النشطات، المقدر في سنة 2010 بـ 14.2 % ؛ والازدياد المستمر لعدد الطلبة الجامعيين ؛ والنظرة الدونية للعمل لدى بعض الفئات من الشباب وعدم اعتباره الوسيلة المثلى لنجاحهم وإبراز مكانتهم في المجتمع (أي تدني القيمة الاجتماعية للعمل)، وبالتالي إقصاء أنفسهم من فئة النشطين.

III- 1-3. معدل الشغل

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم 4 في الملحق، لم يتطور معدل الشغل (نسبة السكان المشتغلين إلى السكان الذين هم في سن العمل) بصفة هامة خلال الفترة من 2005 (بداية حسابه من طرف الديوان الوطني للإحصائيات) إلى 2010، حيث انتقل من 34.7 % في 2005 إلى 37.2 % في 2006، لينخفض إلى 35.3 % في 2007, ثم يرتفع إلى 37.0 % و 37.2 و37.6 % في السنوات 2008، 2009، 2010 على التوالي ؛ وبمتوسط 36.5 % سنويا.

ويشير معدل الشغل هذا إلى أنه من بين 100 شخص في سن العمل وفي مختلف الفئات العمرية، هناك في المتوسط حوالي 36 شخصا فقط يعملون. أما بالنسبة لفئة الشباب 15 ـ 24 سنة، يلاحظ تدني هذا المعدل إلى حوالي 22 % في سنتي 2009 و2010 (النسب المتعلقة بالسنوات السابقة غير متوفرة). وبذلك يكون معدل الشغل في الجزائر من أضعف المعدلات في العالم، مقارنة بمعدل الشغل العالمي الذي قدر من طرف المنظمة الدولية للعمل في سنة 2010 بـ 61.1 %، وكذا بمعدل الشغل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي قدر في سنة 2008 بحوالي 45 % بالنسبة لتونس والمغرب ومصر والأردن وسوريا ولبنان[11]، وبمعدل الشغل في بلدان الاتحاد الأوروبي الذي قدر فيها في سنة 2008 بحوالي 66 % (المعدل المتوسط للبلدان السبعة وعشرين المكونة للاتحاد الأوروبي الموسع)[12].

والقراءة المباشرة لتدني معدل الشغل في الجزائر تعني عدم قدرة الاقتصادي الوطني على توفير العدد الكافي من مناصب الشغل للقوى العاملة، ولاسيما للوافدين الجدد على سوق العمل من الشباب. و بعبارة أخرى، يعني ذلك عدم قدرة البلد على الاستخدام الأمثل لموارده البشرية المتوافرة.

وكما يشير إليه الشكل البياني رقم: 01 في الملحق، هناك تضارب ظاهر بين تطور معدل البطالة خلال الفترة 2005 ـ 2010 من جهة، وتطور كل من معدل النشاط ومعدل الشغل خلال نفس الفترة من جهة أخرى. فبينما تدرّج منحنى معدل البطالة هابطا دلالة على الانخفاض الواضح للبطالة من سنة لأخرى، يلاحظ أن منحنيي معدل النشاط ومعدل الشغل اتخذا وضعا شبه متعامد مع محور العينات، دلالة على ركود التطور في النشاط والشغل خلال الفترة المعنية، وذلك للأسباب سالفة الذكر.

إضافة إلى العامل الديمغرافي المتمثل في الزيادة الهامة نسبيا للقوى العاملة في بداية العشرية 2000، نتيجة لدخول الشباب المولودين في ثمانينيات القرن الماضي (المتميزة بما يعرف بالانفجار الديمغرافي) ضمن الفئة العمرية 15 ـ 24 سنة، هناك عوامل أخرى يمكن اعتبارها أكثر تفسيرا لعجز سوق العمل في الجزائر عن توفير الأعداد الكافية من مناصب الشغل للقوى العاملة المعروضة فعلا (البطالين) أو المحتمل عرضها في أي وقت (الأشخاص الذين هم في سن العمل وغير المعدين ضمن النشطين). ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل فيما يلي :

ـ الضعف في تكوين اليد العاملة وتأهيلها للدخول إلى سوق العمل، مما يجعل عرضها غير مناسب لما يطلبه أرباب العمل في مختلف التخصصات (بطالة هيكلية)، وما يطرح بحدة مشكلة نقص الفعالية للمنظومة التربوية والتكوينية في البلاد ؛

ـ الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني التي تعيق الاستثمارات المنتجة ولا تسمح بخلق نسيج صناعي قوي من شأنه توفير أعداد كبيرة من مناصب الشغل (لاسيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ؛

ـ التهميش الذي تعرض له القطاع الفلاحي في السابق، مما أدى إلى انحطاط قيمته، وبالتالي عزوف الكثير من الشباب عن العمل فيه ؛

ـ ذهنية الريعي التي تولدت لدى فئات كبيرة من الشباب والتي تجعلهم يميلون أكثر إلى الأنشطة الرسمية ذات الربح السريع (مثل النقل) أو الأنشطة غير الرسمية والطفيلية في إطار السوق الموازية (وهذه إحدى النتائج السلبية للريع البترولي الذي بني عليه الاقتصاد الوطني) ؛

ـ تعقد الجهاز البيروقراطي في الجزائر وميله إلى المركزية الشديدة التي لا تشجع روح المبادرة على المستوى اللامركزي، إذ يلاحظ أن السلطات المحلية المنتخبة أصبحت في الغالب مجرد منفذة لقرارات السلطات المركزية ومبادراتها. فمن المستحيل، مثلا، على مجلس شعبي بلدي أو ولائي المبادرة بإنشاء مؤسسة اقتصادية محلية إذا لم يوافق رئيس الدائرة والوالي أو وزير الداخلية (حسب الحالة) على هذه المبادرة، على الرغم من أن القانون يسمح بذلك ؛ مع العلم أن الجماعات المحلية في البلدان التي تعزز اللامركزية تؤدي دورا هاما في تنشيط الحياة الاقتصادية وتصور الحلول الناجعة للمشاكل المطروحة في إقليم كل منها (لأنها أدرى بذلك من السلطات المركزية)، ومن بينها تبني سياسات محلية للتشغيل ومحاربة البطالة.

III- 2. بطالة مقنعة بهيمنة مناصب الشغل الهشة

يجب التذكير أن خلق مناصب الشغل المناسبة والكافية في اقتصاد السوق هو، مبدئيا، مهمة المؤسسة المنتجة، وأن تدخل الدولة في مجال التشغيل لا يمكن أن يكون إلا ظرفيا، عن طريق خلق مناصب شغل مؤقتة للتخفيف من حدة البطالة مثلا. و يصبح هنا الإشكال المطروح بالنسبة للدولة، في إطار سياستها للتشغيل، هو كيف يمكن جعل المؤسسة الاقتصادية قادرة على توفير مناصب الشغل تلك ؟ فلكي تقوم بهذه المهمة، يجب أن تكون المؤسسة في "صحة جيدة". لكن ما يلاحظ في الواقع هو أن المؤسسة في الجزائر لا زالت رهينة بيئة صعبة لا تشجع فقط على تطورها وازدهارها، بل حتى على وجودها في كثير من الأحيان. فالمنافسة الشرسة وغير المتكافئة التي تواجهها أي مؤسسة ناشئة في

الجزائر، بسبب الانفتاح غير المتبصر للاقتصاد الوطني الذي يشجع كثيرا على استيراد كل شيء، من شأنها القضاء تدريجيا على ما تبقى من صناعة وإنتاج محلي، إذا لم يتم تدارك هذا الوضع بسرعة وحزم.

صحيح أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات تحفيزية لصالح الاستثمار المنتج (مثل الإعفاء أو التخفيف من بعض الأعباء الجبائية وشبه الجبائية، تدعيم أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين الخواص،...). إلا أن الملاحظ هو أن الكثير من مشاريع الاستثمار (المنتج خاصة) لا ترى النور بسبب مناخ الأعمال المعيق لذلك، وهو ما يبقي إشكالية الاختلال في سوق العمل مطروحة بحدة. فقدرة القطاع الخاص، المتميز بحجمه المحدود في الجزائر، على إنشاء الشغل ضعيفة[13]. وعليه، سيظل المشكل مطروحا مادام النظام الإنتاجي خارج المحروقات، في شكله الحالي، عاجزا عن تحقيق نمو قوي ومستديم. فالسوق الداخلية المنشطة بالاستثمارات العمومية والمدعومة بالتحويلات الاجتماعية للدولة أصبحت غير كافية لضمان هذا النمو.

في هذا السياق، يرى بشير مصيطفى[14] أن الجزائر لا تملك حاليا منظومة لطلب داخلي متين خارج الاستثمار العمومي، أي بعيدا عن الدور الحكومي في دعم التشغيل والاستثمار والتحويلات الاجتماعية والخدمات العمومية، مدعومة في ذلك بالأسعار المواتية للنفط ؛ وأنه لا أحد يكاد يتصور حراكا تنمويا في البلاد دون تدخل مباشر ومعتبر من ميزانية الدولة، ولا مستوى متقدما لنسبة النمو دون إنفاق عمومي كبير، والدليل على ذلك ربط معدلات النمو في السنوات العشر الأخيرة بمستوى الإنفاق العام.

وفي انتظار حل هذه الإشكالية (أي في غياب البديل الحقيقي والمتمثل في النهوض بالقطاع الصناعي في إطار استراتيجية واضحة يكون هذا القطاع محورها الرئيسي للوصول إلى خلق آلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للثروة سنويا، وبالتالي المنشئة لمئات الآلاف من مناصب الشغل المناسبة)، فإن المشكل المطروح حاليا فيما يتعلق بالتشغيل في الجزائر يتمثل في نوعية مناصب الشغل التي يتميز معظمها بطابعه الهش précaire، أي هيمنة المناصب المؤقتة وغير المتناسبة مع قدرات أو مؤهلات أو تكوين الشاغلين لها، والمستحدثة في إطار تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ومختلف الآليات المعتمدة من قبل الحكومة منذ عدة سنوات والرامية إلى التقليل من حدة البطالة والتخفيف من وطأتها الاجتماعية على الأشخاص المعنيين.

فيما يخص العمل غير الدائم والذي يمثل حوالي ثلث اليد العاملة المشتغلة في 2010 (32.9 %)، حسب الديوان الوطني للإحصائيات[15]، يرى البعض، على غرار الباحث صائب ميزات[16] ، أنه لا غرابة في ذلك، حيث أن العمل غير الدائم يمكن أن يكون مؤشرا على مرونة سوق العمل في الجزائر، بما أن قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي تتركز فيه استثمارات عمومية هامة، لا يسير إلا بالعمل المؤقت. وهو رأي صائب إلى حد ما، بما أن سياسة الإنعاش المعتمدة أساسا على الورشات الكبرى (الأشغال العمومية والبناء خاصة) لا يمكن أن تخلق سوى مناصب شغل مؤقتة من جهة ؛ وأن مفهوم العمل الدائم لم يعد له نفس المعنى كما في الماضي، في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في كل المجالات، بحيث أصبح التنقل من منصب عمل إلى آخر هو القاعدة من جهة أخرى. لكن المشكل هو أن مساهمة هذا القطاع تبقى محدودة. فإذا اعتبرنا أن كل العاملين في هذا القطاع في سنة 2010 كانوا مؤقتين، يكون عددهم حوالي 630.000 عامل فقط. ومن المحتمل أن يكون لقطاع البناء والأشغال العمومية اليوم تأثير أقل على التشغيل من ذي قبل. فبعد أن كان معروفا تاريخيا باعتماده القوي على اليد العاملة الكثيفة، يلاحظ الآن زيادة مستمرة في الكثافة الرأسمالية لهذا القطاع (اعتماده المتزايد على الوسائل التكنولوجية الحديثة). و يطرح ذلك في حد ذاته إشكالا للسلطات التي تراهن كثيرا على هذا القطاع لامتصاص أكبر عدد ممكن من البطالين.

ويشير الباحث ناصر عباسي[17] ، في سياق ذلك، إلى أن التدابير المتخذة من طرف الدولة في مجال الشغل "لها طابع مخفف وهش، ولا يهدف أي واحد منها لمعالجة مشكل البطالة من الجذور". أما المحلل الاقتصادي قويدر بوطالب[18] فإنه يرى أنه "بمنطق الإنعاش الاقتصادي بواسطة الإنفاق العمومي، لا يمكن لسياسة التشغيل أن تتغير ؛ وسوف تبقى سياسة خاصة باستحداث مناصب شغل مؤقتة ممولة من ميزانية الدولة". ومن جهة أخرى، يلفت بوطالب النظر إلى أن تراتيب الإدماج المهني تشهد على أن الأمر يتعلق بسياسة تشغيل سلبية، بما أن المستفيدين من هذه التراتيب بقوا في وضعية انتظار دائمة ؛ ومعتبرا أن التدابير المتخذة من طرف الحكومة في مجال تشغيل الشباب هي من قبيل المعالجة الاجتماعية للبطالة أكثر منها سياسة تشغيل حقيقية. لكن، يؤكد بوطالب، هذا لا يعني نهاية تدخل الدولة الذي يبقى ـ بالعكس ـ ضروريا، ولو أنه يؤخذ على هذه الأخيرة نقص في العقلانية فيما يخص توجيه سياستها التدخلية عبر آليات لم يتم أبدا إخضاعها للتقييم فيما يتعلق بكفايتها efficience. ويرى بوطالب أنه من فائدة الدولة أن تدرج مسعاها في إطار مقاربات مدبرة approches concertées (لاسيما مع الجامعات ومراكز التكوين المهني)، ذات

أهداف دقيقة (قطاع نشاط بقطاع نشاط، ولاية بولاية)، ومقيمة (متابعة منتظمة في إطار حاكمية مؤسسة على المساءلة)، وبشفافية مؤسسة transparence institutionnalisée (نشر تقارير التقييم وليس تقارير النشاط).

وكمثال على ما سبق، يلاحظ أنه من جملة 758.291 منصب شغل مستحدثة في السداسي الأول من سنة 2009، حسب حصيلة الانجازات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذه الفترة والمقدمة من طرف مصالح الوزير الأول[19]، هناك على الأقل 524.219 منصبا منها، أي أكثر من 69 %، كانت عبارة عن مناصب شغل مؤقتة وهشة (مناصب الشغل المستحدثة في إطار الترتيب الخاص بالمساعدة على الإدماج المهني، أو عقود ما قبل التشغيل سابقا ؛ ومناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، أو الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الكثافة العالية لليد العاملة، أو مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية). ولا شك في وجود نسبة هامة من مناصب الشغل تلك التي يمكن إدراجها ضمن ما يسمى بالاستخدام المحدود sous-emploi، بمفهوم المكتب الدولي للعمل (أي عندما تكون مدة تشغيل شخص ما أو إنتاجية عمله غير متناسبة مع منصب الشغل الذي يكون هذا الشخص قادرا على شغله ومستعدا لقبوله).

وتجدر الإشارة إلى أن ما يمكن اعتباره معالجة اقتصادية لمشكل البطالة (إضافة إلى المعالجة الاجتماعية البحتة لها، مثل تخصيص منح لبعض الفئات المحرومة العاطلة عن العمل) لم تعط نتائج مشجعة لحد الآن. فعلى سبيل المثال، هناك عدد كبير من المؤسسات المصغرة التي تم إنشاؤها (من الناحية القانونية خاصة) في إطار ترتيب القروض المصغرة ولم تر النور في الواقع، أو أنها أفلست بعد فترة زمنية محدودة من بدء نشاطها. فحسب الخبير المحاسبي جراد[20]، "أكثر من 50 % من المؤسسات المستحدثة في إطار القرض المصغر تنتهي بالزوال". والسبب في ذلك، في رأي جراد، هو نقص المصاحبة للمقاولين الشباب من طرف المؤسسات المكلفة بتطبيق التراتيب الخاصة بإنشاء المؤسسات المصغرة (ANSEJ, CNAC,...) من جهة، وغياب الرقابة على هذه المؤسسات من جهة أخرى ؛ "لأن هذه الأخيرة لا تخضع لأي مساءلة، مما ما يجعل أي تقييم موثوق به مستحيلا".

ومن جانب آخر، لم يكن باستطاعة مسؤولي المؤسسات المعنية تقديم حصائل محينة عن تراتيب القروض المصغرة، وذلك أثناء المائدة المستديرة المخصصة لهذه الأخيرة (القروض المصغرة) والمنظمة في إطار ندوة صحيفة المجاهد اليومية Forum d'Elmoudjahid ليوم 2009/10/18. فممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، مثلا، اكتفى بالحديث عن الحصيلة المقدمة من طرف هيئته في سنة 2005 والتي تبين أن نسبة زوال المؤسسات المستحدثة في إطار ANSEJ كانت بين 20 و25 % (وهي حصيلة تجاوزها الزمن، ولا يمكن أن تعكس الواقع حتى في حينها، أي في سنة 2005، حسب ملاحظات بعض المشاركين في تلك الندوة).

في رأينا، يمكن اعتبار هذه النقائص آثارا حتمية لسبب جوهري يتمثل في النظرة الأحادية للأمور من طرف السلطات العمومية المعنية في الجزائر، أي نزوع هذه السلطات الشديد في الإنفراد بصياغة القوانين والتنظيمات، ورسم السياسات، وتسطير البرامج، ووضع التراتيب أو الآليات. وبعبارة أخرى، القيام بكل شيء دون إشراك ليس الخبراء والباحثين فحسب، بل حتى مؤسسات الدولة المعنية (حسب مجال نشاط وتخصص كل واحدة منها) في كثير من الأحيان، ودون تشاور مع الهيئات والمنظمات الممثلة للمجتمع ككل عموما وللفئات المعنية بقرارات الحكومة خصوصا. وحتى إذا طلب رأي هذا الخبير أو ذاك الباحث، أو فتح نقاش حول مسألة ما، يبقى ذلك في الغالب من قبيل الإجراءات الشكلية، بما أن التقليد الراسخ في الجزائر هو أن يتم أولا اتخاذ القرار من طرف مسؤول ما في الدولة، ثم تقوم المصالح المعنية لهذه الأخيرة بالعمل على "تزكيته" عن طريق الإجراءات الشكلية المذكورة في أحسن الأحوال، قبل أن تتم صياغة الأحكام التشريعية أو التنظيمية وإعداد الكيفيات العملية لتنفيذه؛ وليس العكس، أي القيام بكل ما يسمح بالتأكد أولا من قابلية ذلك القرار للتنفيذ في الواقع العملي، لاسيما إجراء تقييم قبلي لأهمية نتائجه أو آثاره المتوقعة في المجال المعني، وأهميتها النسبية مقارنة بالموارد المالية الموظفة أو بالنتائج الممكن تحقيقها لو تم تبني سياسة أخرى أو ترتيب آخر بديل.

ولكي نبقى في إطار المثال السابق حول دعم تشغيل الشباب، من المهم التذكير هنا بالتقرير الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي[21] في شهر أبريل 1999 والمتضمن الرأي الرسمي لهذا المجلس والمتعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة والذي عملت لجنة الخبراء المشكلة خصيصا لذلك حوالي سنة كاملة لإعداده. فتحت عنوان "تحسين جهاز تشغيل الشباب"، يؤكد المجلس على ضرورة تحديد آليات الترابط والتكامل بين هذا الجهاز (أو الترتيب dispositif) وجانب من جوانب الشبكة الاجتماعية المتمثل في "الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة"، علاوة على عقود التشغيل الأولية وصيغ أخرى للتحفيز على توظيف الشباب، وإظهار إرادة في ضبط المشاريع و"تحديد" فئة الشباب، لاسيما منهم الحائزين على شهادة في التكوين المهني، من أجل دعم المؤسسة المصغرة.

وقبل ذلك، يشير المجلس، في مقدمة تقريره، إلى أنه "لا يمكن أن تنحصر معالجة البطالة في الإجراءات الاستعجالية وحدها بالرغم من كونها ضرورية، لكن يجب أن تندرج ضمن إستراتيجية الإنعاش التي تتطلب رؤية موحدة

وشاملة وتحريك السياسات على المدى الطويل". ويؤكد المجلس على ضرورة وضع حدود مؤكدة لفصل طرق العلاج بين علاج اقتصادي وعلاج اجتماعي.

وبسبب اختلاف الوضعية، حسبه، التي يواجهها الاقتصاد الوطني عن تلك التي تعيشها البلدان المصنعة وتجاوزها في التعقيد حتى، والازدواجية في الهياكل الاقتصادية التي يتعايش فيها قطاعان كبيران مترابطان (المقصود الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي)، يتطرق المجلس باقتضاب إلى مشكل البطالة المقنعة التي تميز البلدان النامية بصفة عامة. إلا أنه يعطيها مفهوما ضيقا، ويحصرها في النشاطات غير المأجورة التي يتعاطاها بعض سكان الريف والمدن، وفي النشاطات غير الرسمية أو الخفية (أعمال سرية، حسب تعبيره) التي تعيش عليها نسبة معتبرة (من اليد العاملة النشطة) تتراوح بين 25 و30 %.

كما يشير المجلس إلى أن "أدوات الإحصاء الراهنة (...) تبقى غير كافية بالنظر إلى المفاهيم المستعملة وحالات البطالة الوسطية، وتقليص مدة العمل والعمل غير الرسمي، وحالات عديمي الشغل (...) ومن البديهي أن التعريف الذي يحصر البطالين في فئة طالبي العمل الذين يبدون استعدادا للقيام به يقلص من حجم البطالة".

ويبقى، في اعتقادنا، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جوهره (خاصة فيما يتعلق بالجوانب المشار إليها أعلاه)، وبعد مرور حوالي 15 سنة عن إصداره، متسما بحالية ملحوظة جدا. وذلك لسبب بسيط، وهو تجاهل السلطات المعنية للتحليلات والملاحظات الواردة فيه حول النقائص والمآخذ المسجلة على التدابير السابق تطبيقها من جهة، وعدم أخذها بالاقتراحات والتوصيات المقدمة لها لتدارك هذه النقائص والمآخذ عند اتخاذ مختلف التدابير التالية وتطبيقها من جهة أخرى.

كما أن الطابع الهش للشغل يتبدى أيضا في غياب التغطية الاجتماعية لنسبة هامة من العمال. فحسب الاستقصاء الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2009 [22]، تبين أن 50.4 % من مجموع العمال غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

٧- الخلاصة :

لقد بينا في هذا المقال أن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على تقليص معدل البطالة المستمر كان واضحا خلال كل فترة الدراسة. إلا أن هذا التأثير يبقى نسبيا جدا، بما أن معظم مناصب الشغل المستحدثة في إطار تنفيذ برامج الاستثمار العمومي أو تطبيق مختلف التراتيب الخاصة بمحاربة البطالة كانت عبارة عن مناصب هشة. وهناك شبه إجماع اليوم حول عدم نجاعة الحلول المقدمة من طرف الحكومة للتكفل بالأعداد الكبيرة والمتزايدة سنويا للبطالين (لاسيما خريجي الجامعات) والمتمثلة أساسا في آليات التشغيل المؤقت، التي أصبحت بمثابة التصدي لحالة طوارئ. فمعظم المختصين يجمعون على أن هذه الآليات أعاقت البحث عن إيجاد حلول حقيقية لمشكلة البطالة. وتبعا لذلك، استنتجنا أن سياسة التشغيل المتبعة حاليا في الجزائر تعتمد أساسا على المعالجة الاجتماعية لهذه المشكلة (أي سياسة تشغيل سلبية تعتمد على التوسع في الإنفاق العمومي لاستحداث أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل المؤقتة بواسطة تدابير إدارية قصد التخفيف من حدة البطالة)، بدلا من معالجته الاقتصادية التي تبقى مرهونة، بالدرجة الأولى، بمدى القدرة على تحفيز إنعاش حقيقي للاقتصاد عبر تصور نموذج نمو يعتمد على نسيج صناعي قوي واقتصاد متنوع، ويسمح بالتراكم المستمر للثروات، وإنشاء عدد هام من المؤسسات المنتجة.

في الواقع، كانت هذه النتائج المخيبة متوقعة إلى حد كبير فيما يخص التأثير الحقيقي لسياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل. ذلك أن آثار مضاعف الإنفاق العمومي لسياسة الإنعاش بواسطة الطلب لا يمكن أن تتبدى في اقتصاد يتميز بتبعيته المتزايدة لريع المحروقات وللخارج، مثل الاقتصاد الجزائري. فكما هو معروف الآن، كان تسرب تلك الآثار إلى الخارج ولا يزال هاما جدا (بسبب الزيادة المتسارعة للواردات)، وذلك على حساب الاقتصاد الوطني الذي عُوق بسبب الاختلالات الهيكلية التي ما انفك يعاني منها، وغياب سياسة عرض وإستراتيجية لمساعدة المؤسسات الجزائرية على أداء دور كبير في الحركية الاقتصادية الجديدة المنتظرة. وقد انعكس ذلك على النمو، الذي يعد المصدر الأساسي لخلق مناصب الشغل الحقيقية، حيث يلاحظ حاليا أنه لا يزال ضعيفا نسبيا (مقارنة بذلك المحقق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثلا) وهشا (نمو موسع ومنشط بواسطة الإنفاق العمومي أساسا)، بالرغم من كلفته الكبيرة (المتمثلة في الموارد المالية الضخمة المرصودة لمختلف برامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف خاصة إلى دعم النمو وتوطيده، حسب إعلان السلطات).

على ضوء ما سبق، نقدم التوصيات التالية:

1- أولا وقبل كل شيء، السلطات العمومية في الجزائر في حاجة كبيرة الآن إلى تبني سياسة اقتصادية واضحة ومنسجمة في مختلف جوانبها وأهدافها، وإلى القيام بإصلاحات مؤسساتية جذرية، واضعة نصب عينيها التطورات المتسارعة التي تحدث في العالم، والتحولات الكبيرة التي يشهدها المجتمع. فالوعي بذلك فقط يمكن أن يشكل في حد ذاته خطوة أولى هامة تقوم بها تلك السلطات في سبيل الوصول إلى ما يسمى اليوم بالحكامة (الحوكمة) الجيدة والتي تهدف باختصار إلى السير الجيد للدولة، عبر التوجيه الاستراتيجي للأهداف، والاستعمال المسؤول والأمثل للموارد (البشرية والمالية وغيرها)؛

2- لا بد أن يكون الإنعاش بواسطة الطلب متبوعا بسياسة جدية ومتناسقة لتحفيز العرض، وذلك عبر توفير مناخ أعمال ملائم للاستثمارات المنتجة، والتصدي للمعوقات التي تواجه المنتجين الجزائريين (معضلة السوق الموازية، مشكلة العقار الصناعي، تخلف المنظومة المصرفية،...)، وتجنيد المؤسسة لتحسين الإنتاج وإحلال الواردات، مع العلم أن هناك سوقا جاهزة لهذا الإنتاج في الجزائر، أي وجود طلب (في الانتظار) على الإنتاج (الصناعي) المحلي. كل ذلك من شأنه إرساء أسس نمو اقتصادي حقيقي، قوي ودائم، منشئ للثروة والشغل، أي نموذج نمو لا يرتكز فقط على مداخيل المحروقات؛

3- إعادة النظر في الانفتاح الواسع وغير المتبصر للسوق الوطنية على الخارج الذي أصبح يشكل أحد أهم الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، إذ بدا واضحا الآن أن نشاط الاستيراد الذي يعرف زيادة متسارعة في الجزائر صار مصدر إقصاء للإنتاج الوطني، وعامل إحباط للمستثمرين المحليين (في القطاع الصناعي خاصة). صحيح أن حرية التجارة الخارجية مضمونة في اقتصاد السوق، لكن من واجب الدولة أيضا ان تضمن قدرا معينا من الحماية "الذكية" للسوق المحلية (التي أصبحت بمثابة مصب كبير لمختلف السلع الأجنبية) ضد فوضى الاستيراد والمنافسة غير المتكافئة (أو حتى غير النزيهة بالنسبة للسلع المقلدة والمغشوشة وغيرها) للإنتاج الوطني. ولا شك أن ذلك سوف يسمح أولا بالمحافظة على ما تبقى من مؤسسات وطنية منتجة، ثم يكون حافزا لأصحاب رؤوس الأموال المحليين (وربما حتى الأجانب) للاستثمار بقوة في مختلف فروع المنتجات المصنوعة، وبالتالي خلق المزيد من مناصب الشغل الحقيقية؛

4- تكييف برامج التكوين في الجامعات ومراكز التكوين المهني بما يتناسب مع حاجات المؤسسات لليد العاملة المؤهلة في مختلف التخصصات، وتماشيا مع التطورات التكنولوجية المسجلة في كل المجالات. ولتحقيق هذا المسعى بأكبر فعالية ممكنة، لابد من إشراك أرباب العمل والهيئات المعنية (مثل غرف الصناعة والتجارة) وخبراء سوق العمل في إعداد تلك البرامج وتقييم تطبيقها في الواقع؛

5- يجب على السلطات الاستثمار بقوة في التنمية البشرية واقتصاد المعرفة، وإعطاء أهمية خاصة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة وبث الثقافة الرقمية، كونها أصبحت اليوم تعد ضمن العوامل الأساسية لنجاح سياسة التشغيل ومحاربة البطالة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم 1: تطور معدل البطالة (%) في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2010

السنــة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البطالة (%)	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz/ ONS - EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE : 2001- 2010

جدول رقم 2: معدل البطالة (%) في بعض البلدان العربية والأوروبية في سنة 2010

البلـد	مصر	الأردن	المغرب	تونس	سوريا	تركيا	رومانيا	بولونيا	البرتغال	إسبانيا	فرنسا
البطالة (%)	9.7	13.7	9.8	14.0	8.3	12.4	8.2	11.8	10.7	20.0	9.5

المصدر: Index Mundi, http://www.indexmundi.com/fr

جدول رقم 3: تطور معدل النشاط (%) خلال الفترة من 2005 إلى 2010

السنـــة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النشاط (%)	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4	41.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz ONS- EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTR : 2005 –2010

جدول رقم 4: تطور معدل الشغل (%) خلال الفترة من 2005 إلى 2010

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الشغل الإجمالي	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2	37.6
15 - 24 سنة	-	-	-	-	22.2	22.1
25 سنة فما فوق	-	-	-	-	43.8	44.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء. www.ons.dz ONS- EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE : 2005- 2010

شكل رقم 1: تطور مقارن لمعدلات البطالة والنشاط خلال الفترة من 2005 إلى 2010

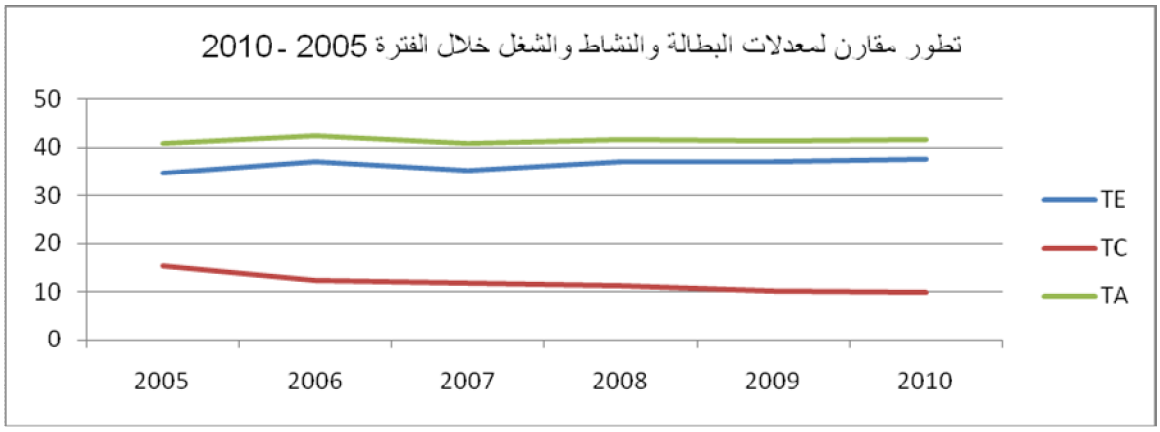

TE: taux d'emploi; TC : taux de chômage ; TA : taux d'activité.

المصدر: معد وفقا لمعطيات الجداول رقم 1 و4 و5.

- الإحالات والمراجع :

1- 2013/10/08، مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، أكتوبر 2010، ص 38. http://www.premier-ministre.gov.dz

2- بول كروجمان، **تحليل النظريات الاقتصادية**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2007، ص.ص 140 -141.

3- المرجع السابق، ص.ص 150 - 152.

4- بيتر بيتكي وديفيد بريشيتكو، **طريقة التفكير الاقتصادي**، ترجمة ليندا الحمود، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، 2008، ص. 428.

5- Blancheton B, **Les politiques économiques**, Dunod, Paris, 2006, p.11.

6- Bouzidi A, **Economie algérienne-Eclairages**, ENAG, Alger, 2011, pp. 219-220.

7- Op.cit, pp. 220 – 221.

8- 07/10/2013, Organisation Internationale du travail – OIT, **Emploi: Le Taux de Chômage Mondial Restera Élevé en 2011, selon le BIT**, http://www.ilo.org/actrav/info/pr/WCMS_151257/lang--fr/index.htm

9- Abdih Y, **Le fort taux de chômage des jeunes alimente les troubles dans tout le Moyen-Orient**, in FD- Finances & Développement, FMI, Juin 2011, pp. 36-38.

10- 07/10/2013, Institut national de la statistique et des études économique – INSEE, France, Population active 2008, http://www.insee.fr/fr/themes/document.asp?ref_id=T10F041

11- Abdih Y, op.cit.

12- INSEE, France, op.cit.

13 - يشير الإحصاء الاقتصادي الأول الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2011 إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الكيانات الاقتصادية الخاصة المصغرة micros entités. ويكشف توزيع الكيانات الاقتصادية حسب شرائح تعداد المستخدمين عن أن 97.8 % (914106) من مجموع المؤسسات تتركز في شريحة التعداد 0 - 9 مشغلين (أجراء) ؛ وأن هناك 932 مؤسسة فقط تشغل 250 شخصا أو أكثر. ويعني ذلك أن مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل تبقى محدودة جدا.

14 - بشير مصيطفى، **حريق الجسد - مقالات في الاقتصاد الجزائري**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص. ص 58 - 59.

15- 08/10/2013, Office national des statistiques - ONS, **Enquête sur l'emploi et le chômage en Algérie 2010**. www.ons.dz

16- Elwatan SupEco du 03 au 09/10/2011.

17- Elwatan (quotidien) du 15/03/2012.

18- Op.cit.

19- 2013/10/08، مصالح الوزير الأول، **تقرير متعلق بحصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2009**، أوت 2009، ص.2، http://www.premier-ministre.gov.dz

20- Elwatan (quotidien) du 19/10/2009.

21- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **رأي رسمي متعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة**، الجريدة الرسمية رقم 30 بتاريخ 25 أفريل 1999، الأمانة العامة للحكومة، الجزائر.

22- 08/10/2013, Office national des statistiques - ONS, **Enquête sur l'emploi et le chômage en Algérie 2009**. www.ons.dz